الرئيس ياسر عرفات: نحو اقامة هيئة دولية للاشراف على انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني

[نص كلمة الاخ رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في حضور المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، المنعقد في فيينا ـ النمسا من ١٤ الى ١٩٩٣/٦/٢٥]:

السيد الرئيس؛

أصحاب السعادة؛

سيداتي سادتي؛

أود، في البداية، ان أخصّكم ـ يا سيادة الرئيس ـ بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر [ذي] الاهمية البالغة، في وقت تبوأت فيه حقوق الانسان مكانتها العالية، واستأثرت باهتمام العالم بأسره. كما وأنني احمل اليكم اهتمام شعبنا الفلسطيني البالغ بأعمال مؤتمركم ونتائجه، لاتصالها الوثيق بتطلعاته وهمومه ومعاناته، وارتباطها بحقوق الانسان التي أرستها الديانات السماوية، وشرعتها العهود والمواثيق والصكوك الدولية، على أساس وحدانية المعايير والتطبيق، في كل مكان وزمان، لكل بني الانسان بغض النظر عن اللون، أو العرق، أو الانتماء، أو العقيدة. فاليكم ـ يا سيادة الرئيس ـ ولأعضاء المكتب الموقرين، أكرر تهنئتي وتمنياتي لمؤتمركم بالتوفيق والنجاح.

السيد الرئيس؛

انني أحيي مؤتمركم الذي أقر امس، وبالاجماع، ضرورة التحرّك الفوري في مجلس الامن [الدولي]، لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات وعملية الابادة في البوسنة والهرسك.

السيد الرئيس؛

يستمد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان أهميته من عامل الزمن، ومن قضية مستقبل البشرية التي تُملي حالياً معالجة جذرية لأوضاع حقوق الانسان في العالم. إن عامل الزمن هو عامل حاسم، حيث يشهد العالم، اليوم، تحوّلاً نوعياً في مجال العلاقات الدولية، وتغيّراً خطيراً في مجال توازن القوى. ويرتبط بذلك كله التسارع في محاولات بلورة الأسس والمبادىء لارساء نظام عالمي جديد، تتجاذبه القوى الاقتصادية العظمى من ناحية، وعالم شاسع وعريض بسواده الأعظم من السكان والثروات من ناحية أخرى، تفصل بينهما عوامل القوة، والقدرة، والهيمنة لصالح القوى الاقتصادية العظمى. ويحاول العالم الشاسع، عالم الانسانية في كل مكان، التمسك بمبادىء وقيم، ومعايير، حقوق الانسان، ويرنو الى العمل بها، وتعزيزها، لصالح قضايا الحرية والتقدم والديمقراطية في المجتمع الدولي، ولتسليط الاضواء نحو العقبات التي حالت، في الماضي، دون التقدم بهذه الحقوق، مما يستوجب وضع الآليات اللازمة لذلك، في ضوء هذه المبادىء والمعايير السامية التي يتعيّن على الدول الالتزام بها.

السيد الرئيس؛

لقد أحرزت الامم المتحدة تقدّماً عظيماً في مجال حقوق الانسان، منذ اعتمادها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وما تلا ذلك من جهد للتوصل الى المصادقة على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واعلان الحق في التنمية، والاتفاقيات والاعلانات الاخرى، بحيث شكّلت، كلها، وبمجموعها، شرعة حقوق الانسان. ولكن استمرار مآسي التنكر لحقوق الانسان في أماكن مختلفة من العالم، وانتهاكات حقوق الانسان، بأبشع صورها وأشكالها، ما زالت ترسم علامة مقلقة من علامات مرحلة ما بعد قيام الامم المتحدة، وكأن مبادىء ومعايير حقوق الانسان، التي تضمنتها العهود والصكوك الدولية، لم توضع للالتزام والتنفيذ من قبل بعض الدول، وانما من أجل ان تستخدم، عند الاقتضاء، لتحقيق أغراض